

الدفع الالكتروني في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع *Electronic payment in Algeria between legal texts and reality*

الدكتورة عباس راضية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة لونيبي علي البلدية 2- الجزائر

الأستاذة الدكتورة عمارة مسعودة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة لونيبي علي البلدية 2- الجزائر

تاريخ استلام المقال : 2022-03-25 تاريخ القبول : 2023-01-17 المؤلف المراسل : عمارة مسعودة

ملخص

من مولدات الثورة التكنولوجية في المجال المالي منظومة الدفع الالكتروني والتي صاحبت التجارة الالكترونية وساهمت في تعزيزها عن طريق وسائل وأنظمة عصرية مصاحبة لهذا النوع من التبادل التجاري، والجزائر على غرار الدول سعت الى مراجعة منظومتها القانونية بما يتلائم وادراج هذه الآلية في منظومتها القانونية واستحداث بالمقابل بنى تحتية تسمح بانتقال من نظام الدفع الورقي الى الالكتروني، ورقتنا البحثية تهدف الى دراسة تطورات نظام الدفع الالكتروني في الجزائر من الناحية التشريعية والتطبيقية في ظل استكمال مشروع الجزائر الكترونية وكيف كانت ازمة كوفيد باعث لانتعاش الدفع الالكتروني والرقمنة بصفة عامة، تبين من خلال الدراسة نقص التشريعي لتنظيم الدفع الالكتروني رغم التطورات التشريعية وكيف كان لازمة كوفيد ان ساهمة بشكل واضح في تفعيل تطبيق الدفع الالكتروني من طرف المستهلك والتاجر الجزائري ولو بصفة نسبية.

كلمات مفتاحية: الدفع الالكتروني، الدفع عبر الخط، البطاقة الالكترونية، القارئات الالكترونية

Abstract:

One of the generators of the technological revolution in the financial field is the electronic payment system, which accompanied electronic commerce and contributed to its strengthening through modern means and systems accompanying this type of trade exchange. On the other hand, infrastructures that allow the transition from the paper-based payment system to the electronic one, our research paper aims to study the developments of the electronic payment system in Algeria from the legislative and applied point of view in light of the completion of the electronic Algeria project and how the Covid crisis was a trigger for the recovery of electronic payment and digitization in general, it was found through The study is a legislative lack of regulation of electronic payment despite legislative developments and how the Covid crisis has clearly

contributed to the activation of the electronic payment application by the initiator and the Algerian merchant, even in a relative manner

Keywords: *Electronic payment, online payment, electronic card, electronic readers*

مقدمة

لا يختلف اثنان حول تأثيرات عالم التجارة الالكترونية وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عصرنا هذا، ومن إفرازات هذه الثورة على التبادل التجاري للسلع والمعلومات كان بظهور التجارة الالكترونية والتي ساهمت في ربط العالم وتذليله في شكل قرية تجارية صغيرة، من مولدات أيضا هذه الثورة في المجال المالي منظومة الدفع الالكتروني والتي صاحبت التجارة الالكترونية وساهمت في تعزيزها عن طريق وسائل وأنظمة عصرية مصاحبة لهذا النوع من التبادل التجاري كان أو خدمي، وعلى مستوى حكومات الدول فكانت الحكومة الالكترونية وليدة هذا العالم وماهي الا عبارة عن استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات بأسلوب يسهل من الاتصال والتواصل مع الحكومة.¹

يتضح من ذلك أن التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات وقطاع الاتصالات، كان له أثره البالغ والواضح على المبادئ الراسخة في الفكر القانوني، فقد صاحب هذا التطور ظهور أنماط جديدة رقمية يتم من خلالها إبرام التصرفات القانونية، وعليه أوجدت الثورة التكنولوجية² أشكالاً جديدة للكتابة والتوقيع والمحرر، ودفع الثمن... الخ، صبغت جميعها بالطابع الإلكتروني.

و من خلال هذه الورقة البحثية نبحث الى الوصول الى الأهداف التالية :

- الى اين وصل مشروع الجرائز الكترونية في تطبيقه لمنظومة الدفع الالكتروني كمرجعية أولى لرقمنة القطاعات في الجرائز والانتقال من الإدارة التقليدية الى الالكترونية.
- ما مدى المسيرة التشريعية لعملية الولوج الى نظام الدفع الالكتروني.
- التطبيقات العملية للدفع الالكتروني في الجرائز واقع وتحديات ذلك.
- كيف هو موقف المستهلك ولتاجر....المتعامل او المواطن من عملية الدفع هل من تجاوب.

-كيف تمكنت ازمة كوفيد من تفعيل عملية الدفع الالكتروني كل ذلك نبحث فيه من خلال الإجابة عن الاشكالية التالية: ما هو الواقع القانوني والتطبيقي للدفع الالكتروني في الجرائز ؟

1. الأرضية القانونية للدفع الإلكتروني في الجزائر

كما يقصد بالدفع الإلكتروني، التطور التقني الحاصل في طرق الوفاء كأحد الالتزامات العقدية، والذي يعتبر وسيلة وفاء ترتب نقال حقيقيا للأموال، دون وجودها، بكافة الوسائل والأدوات والأساليب المبتكرة، سواء تمت عبر شبكة الأنترنت، أو تمت بواسطة الحاسب الآلي، أو ما في حكمه لتسوية كافة المعاملات المالية سواء كانت تقليدية أو الكترونية³.

1.1. مراجعة تعديلية لنصوص القانونية الموجودة:

في هذا الصدد، ان المشرع الجزائري تنبه هو الآخر إلى افتقاره للقواعد القانونية التي تواكب التطور التقني المستمر بالنسبة إتمام الأعمال التجارية الكترونيا. فحاول مؤخرًا تكريس جهوده إثراء المنظومة التشريعية بخصوص هذا المجال، أي التعامل التجاري الإلكتروني وتحديث أنظمة الدفع المتاحة في ظلّه. حيث أن المشرع الجزائري كان قد اعترف ضمينا بتقنية الدفع الإلكتروني، ولكن من 2 دون أن يقدم تعريفا لها، وتجلى ذلك من خلال الأمر 03-11⁴ المتعلق بالنقد والقرض. والذي يعد أول قانون جزائري تضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي. ويتضح ذلك من خلال نص المادة 69 منه التي نصت على ما يلي: " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموالها مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل ". فيتبين من خلال هذا النص نية المشرع الجزائري في الانتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية إلى وسائل دفع حديثة الكترونية.

كما استعمل المشرع الجزائري مصطلح "وسائل الدفع الإلكتروني" في كل من :

* القانون 03-15 المؤرخ في 25/10/2003⁵ المتضمن الموافقة على الأمر 03-11

المؤرخ في 26/8/2003 المعدل والمتمم⁶ المتعلق بالنقد والقرض أول قانون جزائري تضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي، وهذا حسب المادة 69 " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل".

* المادة الثالثة من الأمر 05-06 المتعلق بالتهريب⁷، حيث اعتبرها المشرع من التدابير والإجراءات الوقائية لمكافحة التهريب. وبذلك انتقل المشرع الجزائري من مصطلح "مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل"، الوارد بالمادة 69 أعلاه، إلى مصطلح أكثر دقة، والمتمثل في وسائل الدفع الإلكتروني الوارد في المادة الثالثة من الأمر المتعلق بالتهريب المذكور.

* القانون المدني :ادخل بموجب القانون 05-10 تعديلا على القانون المدني 58/75 المؤرخ في 1975/9/26 و نظم جانب من التحولات الالكترونية، المادة 323 مكرر مدني جزائري⁸ الكتابة في الشكل الإلكتروني ذات التسلسل في أو الأوصاف أو الأرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة الإلكترونية المستعملة ومهما كانت طرق إرسالها⁹.

* القانون التجاري: ولم يكتفي المشرع بهذا النص بل أشار إلى هذه الوسيلة الجديدة في القانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005¹⁰ أضاف فقرة ثالثة للمادة 414 في وفاء السفتجة نص على " .. يمكن أن يتم التقديم أيضا بأية وسيلة تبادل إلكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما " كما أضاف المشرع بموجب القانون 05-02 المعدل للقانون التجاري المذكور أعلاه في باب رابع إلى الكتاب الرابع من القانون التجاري والمعنون بالسندات التجارية، الفصل الثالث منه يتضمن بطاقات السحب والدفع وذلك في المادة 543 مكرر 23.¹¹

2.1. تنظيم خاص للدفع من خلال استصدار نصوص للبيئة المعاملاتية الرقمية

في ظل غياب تنظيم قانوني خاص بالدفع الالكتروني عمد المشرع الى اصدار نصوص قانونية تنظم البيئة الرقمية للدفع الالكتروني :

1.2.1. استحداث نصوص تنظيمية

استحدث المشرع الجزائري عدة نصوص تنظيمية يهدف من خلالها مواكبة التطورات التكنولوجية وتنظيم البيئة الرقمية ومنها:

أولا: قانون التوقيع والتصديق الالكترونيين:

نظم المشرع مؤخرا التصديق الالكتروني بموجب القانون 04/15 المؤرخ في 2015/2/01 الخاص بالتوقيع والتصديق الالكترونيين¹²: إن هذا القانون يهدف إلى وضع إطار قانوني قصد التكفل بالمتطلبات القانونية والتنظيمية والتقنية التي ستسمح بإرساء جو من الثقة المواتية لتعميم وتطوير المبادلات الإلكترونية بين كافة المستعملين لا سيما في مجالي التجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية.

ثانيا : صدر القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية

تم استحداث قانون التجارة الإلكترونية للسلع والخدمات في الجريدة الرسمية 34 لسنة 2018 أي القانون 05-18 المؤرخ 05/10/2018، ونظم الدفع الالكتروني¹³ في اطار

مادتين قانونيتين 28 و 29 منه وتضمن شروط الدفع الالكتروني في الفصل السادس المادة 28 منه حيث نظم المشرع في المادة 28 شروط الدفع الالكتروني حسب قانون التجارة الالكترونيين، وسائل الدفع : حسب المادة 5/6 : " كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب او عن بعد، عبر منظومة الكترونية " .

1.2.1. استحداث نصوص حماية:

حاول المشرع حماية البيئة الرقمية للدفع الالكتروني من خلال كل من:

أولا: استحدث المشرع قسم في قانون العقوبات بعد تعديله بالقانون رقم 04-15 المؤرخ في 2004/12/10 ونجد المشرع من خلاله ركز على الاعتداءات الماسة بالأنظمة المعلوماتية وذلك في القسم السابع مكرر المعنون بـ " المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات " من المادة 394 مكرر إلى غاية المادة 394 مكرر 7.

ثانيا: استحدث قانون الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وقد وضع قواعد الوقاية والكشف عن الجرائم المعلوماتية ومكافحتها من خلال إنشاء : الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال : أنشئت بموجب القانون رقم 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها وهي جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية.

2. واقع الدفع الالكتروني في الجزائر من الركود الى الانتعاش

توجهت الجزائر الى مواكبة التطورات الحاصلة في ميدان التكنولوجيا واولت الجانب المالي اهمية كبيرة من خلال تنظيم وتحديث أنشطة البنوك واصلاحها من خلال ترقية الخدمات ذات الصلة منها الدفع الالكتروني بالتالي نحاول من خلال هذا المبحث البحث عن اسباب ركود الدفع الالكتروني في الجزائر ثم نتطرق للحجر الصحي المفروض في ظل جائحة كورونا ودوره في تعزيز التحول الى الدفع الالكتروني.

1.2. ركود الدفع الالكتروني في الجزائر:

ان الواقع الجزائري يظهر ضعف وتذبذب في تطبيق الدفع الالكتروني الذي يعتبر احد مفرزات مشروع الجزائر الالكترونية وذلك في ظل غياب التاثير القانوني والواقعي والتخوف المجتمعي.

1.2.1. يعتبر مشروع الجوائر الكترونية 2008-2013 احد مفرزات الدفع الالكتروني

في الجوائر

على غرار باقي الدول توجهت الجزائر نحو الدخول في عصر المعلومات ومواكبة التطورات الحاصلة في ميدان التكنولوجيا، وذلك من أجل ترقية وظائف المؤسسات الحكومية وبغية التجسيد الفعلي للتحويل نحو مفهوم الحكومة الإلكترونية، الجزائر تحاول تنفيذ هذه الفكرة في الواقع حتى تستفيد من الإيجابيات التي توفرها الحكومة الإلكترونية، وذلك من خلال العمل على جعل مختلف القطاعات العمومية تدرج تحت مسمى الحكومة الإلكترونية¹⁴، من خلال تبني استراتيجية وطنية تعرف بمشروع الجوائر الكترونية 2008-2013، وفي مجال الاهتمام بتقنية المعلومات وضرورة وجود هيئة تشرف على تطوير وتسيير نظام نقدي بين البنوك منخفض التكلفة - من خلال تقاسم التكاليف بين أعضاء الهيئة، -، فضلا عن تنظيم وتحديث أنشطة البنوك وإصلاحها من خلال ترقية أداء الخدمات ذات الصلة بتحديث وسائل الدفع وإصدار النقود الإلكترونية، تم إنشاء شركة تالية لصفقات البنكية المشتركة والنقدية¹⁵ SATIM في 25 مارس 1995 برأسمال قدره 257 مليون دج، كشركة يساهم فيها 8 بنوك تجارية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك البركة الجزائري القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون أفلأحي.

بناءا عليه هي شركة أتمتة المبادلات بين البنوك والنقد الآلي تمثل فرعاً ل 8 بنوك جزائرية. تأسست في 1995 بمبادرة من المجموعة البنكية وهي من الادوات التقنية لمرافقة برنامج عصرنة وتطوير البنوك، خاصة فيما يخص وسائل الدفع عن طريق البطاقة. تضم الشركة 17 منخرطا في شبكتها النقدية الآلية ما بين البنوك، منها 7 بنوك عمومية و9 خاصة إلى جانب بريد الجزائر، من أبرز مهامها اقامة وتسيير الأرضية التقنية والتنظيمية للسلسلة النقدية الرقمية ومرافقة البنوك في تطوير الخدمات النقدية الآلية وكذا شخصنة الدفاتر وبطاقات الدفع والسحب للسيولة المالية: ¹⁶، تشرف شركة SATIM على مركز المعالجة النقدية بين المصارف وتعمل على ربط مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركة لوظيفة السحب، حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية ومركز للإعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة.

1.2.2. تذبذب في تطبيق الدفع الإلكتروني بين غياب التأطير القانوني والواقعي

والتخوف المجتمعي

كانت التطورات التكنولوجية الأخرى حاسمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية. فقد مكّنت "الهوية الرقمية" - التي بدأت في الجزائر عام 2016 - المؤسسات المالية من التعامل مع العملاء بكفاءة في الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وغيرها من متطلبات "اعرف عميلك". كما أتاحت التطورات الخاصة بواجهة برمجة التطبيقات المفتوحة لمقدمي الخدمات المالية الرقمية الوصول إلى البيانات من نظم عامة وخاصة مختلفة لزيادة السرعة وخفض تكلفة الخدمات المالية دون المساس بالسلامة والانتظام.

كما أن الخدمات المالية الرقمية تتيح نماذج أعمال جديدة تماماً تخدم الفقراء. إذ تكتسب منصات التجارة الإلكترونية الضخمة أهمية كبيرة، مع دخول منصة جوميا إلى الجزائر للانضمام إلى المنصات المحلية مثل OuedKniss و Batolis و IdealForme. وقد استفاد مشغلو شركات الاتصالات من قدرة الخدمات المالية الرقمية على تسهيل المدفوعات وتقديم خدمات الدفع أولاً بأول لخدمات الطاقة الشمسية والتأمين والإقراض.¹⁷

بالمقابل نجد أن نظام الدفع غير مفعّل ويرجع ذلك إلى غياب القارئات من جهة ومن جهة أخرى مشكل تدفق الإنترنت نهائياً، إلى جانب أن الكثير من التجار والمستهلكين كما، أن توفر أجهزة الدفع الإلكتروني كان من المقرر تواجدها مع بداية سنة 2021، بالنظر إلى عدد التجار الذين بلغ عددهم مليوناً و200 ألف.

مما يستدعي ضرورة تحديد طلبيات من الشركات الدولية وإعطاء الصفقات لمستوردين قصد توفير عدد كاف من أجهزة الدفع الإلكتروني مع نهاية 2020، مع اتباع خطوات فعالة ومراحل تحقيق الدفع الإلكتروني في مجال التجارة لاحظنا:

- ضعف الاقبال على وسائل الدفع الإلكتروني من المستهلك والتاجر

- ضعف التدفق الانترنت : احتلت الجزائر المركز 174 عالمياً، في ترتيب سرعة تدفق الأنترنت المتنقل والثابت، وفقاً للمؤشر العالمي "سبيد تسات" المختص في مجال تحليل واختبار سرعات الإنترنت والهاتف النقّال، وتأخرت الجزائر بمرتبة واحدة مقارنة بالسنة الفارطة، بسرعة تدفق أنترنت للهاتف الثابت لا تتجاوز 5.78 ميغابايت في الثانية، والمرتبة 126 بالنسبة للهاتف النقّال بسرعة تدفق 15.07 ميغابايت.

-- ضعف اعتماد المؤسسات الاقتصادية عامة بالتعامل الرقمي.

وعلى المستوى المغربي، جاء المغرب في المرتبة 112 بسرعة تدفق بلغت 25.05 ميغابيت، وتونس في المرتبة 165 بسرعة تدفق 10.29 ميغابيت، وموريتانيا في المرتبة 171 بسرعة أترنت بلغت 7.87 ميغابيت في الثانية¹⁸. انظر الجدول رقم 1.

2.2. الحجز الصحي يعزز التحول الى الدفع الإلكتروني:

قد ساهمت أزمة كورونا في تعزيز وتفعيل الرقمنة من خلال المساهمة في تنشيطه وإدراك أهمية الرقمنة في مرحلة الحجز الصحي التي تمر بها البلاد، وبات استعمال الرقمنة أنجع وسيلة للالتزام بإجراءات الحجر من خلال اعتماد التعامل الإلكتروني، التعلم عن بعد، الدفع الإلكتروني... الخ.

2.2.1. انتعاش واسع للمعاملات الإلكترونية في ظل الحجز الصحي

رغم دخول قانون التجارة الإلكترونية حيز التنفيذ، بصدوره في الجريدة الرسمية بموجب القانون 05-18 المؤرخ 05/10/2018¹⁹، الذي نظم عمليات التجارة الإلكترونية ووضح ملامحها، إلا أن التجارة الإلكترونية في الجزائر لا تزال محتشمة من جانب التاجر والمستهلك، وكان لانتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، والتزام المواطنين البيوت، بفعل الحجز الصحي، وسيلة حثيثة نحو البحث عن وسيلة للتسوق مع مراعاة إجراءات الحجر، هذا ما أدى إلى انتعاش التسوق عبر الفضاء الأزرق في الجزائر وتفعيله، باعتباره توجه حتمي توجه فرضته الأزمة.

2.2.2. تزايد الطلب على التسوق الإلكتروني

نظم المشرع الجزائري الحياة التجارية الإلكترونية بموجب القانون 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، إلا أن التعامل الافتراضي قليل من جهة المستهلك والتاجر الإلكتروني، إذ يوجد حوالي 60 موقعا إلكترونيا في الجزائر، يعرض فيها أصحابها خدمات وسلعا تباع عبر الشبكة العنكبوتية²⁰. واعتبر الخبراء وجود هذا العدد من المواقع الجزائرية، بادرة خير على الاقتصاد الإلكتروني في بلاد تضم حوالي 4 ملايين مشترك في الأنترنت.

بالمقابل أنعش الحجز الصحي البيع عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بزيادة عدد المواقع بين 30 و45 موقع، بعد أن اكتسحت المضامين الإشهارية لمنتجات استهلاكية متنوعة، الفضاء الأزرق، مع اقتراح خدمة التوصيل إلى المنازل، لكن هذه المبادرات يراها مختصون، لا تؤسس لتجارة الكترونية وفق القواعد المعمول بها في العالم، بسبب ما يكتنفها

من عشوائية، وأيضاً لكون التجار انخرطوا في التسويق الشبكي ظرفياً، بمساعدة مختصين في الإعلام الآلي، إضافة إلى عدم ثقة المستهلك في هذا النوع، من التجارة بسبب الأسعار وكلفة التوصيل، ونوعية بعض السلع، كما يؤكد ممارسون للتسويق الإلكتروني، بأن الطلب يظل منخفضاً بالنظر لخصوصية الظرف، وما فرضه من محدودية في التنقلات، بعد توقف نسبة كبيرة من التجار عن النشاط، لكنه بالمقابل ظرف ساهم، في انتعاش هذه التجارة والتوجه نحوها.

يعد موقع جوميا من أكثر المواقع تنظيمًا في هذا المجال، لتجربته التي سبقت الأزمة، حيث كيف الموقع عروضه وفق حاجيات المرحلة، بتوسيع التعاقد مع مؤسسات مختصة في التغذية، والمواد الوقائية والصحية وبعض المواد المفقودة في السوق، بعرض 42 ألف مرجعية تجارية، وقد ساعد التنظيم المتعامل جوميا على تلبية طلبات زبائن كثر في 20 ولاية، إلى جانب ذلك عمدت مؤسسة بريد الجزائر، في بيان لها عن منح أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) للتجار والمتعاملين الاقتصاديين، وتعميم وسائل الدفع الإلكتروني، وجاء في بيان المؤسسة أنه "نظراً للحالة الاستثنائية التي تمر بها البلاد، والمتمثلة في انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، وفي إطار جملة التدابير الوقائية التي اتخذتها مؤسسة بريد الجزائر، لا سيما تلك المتعلقة بتعميم وإتاحة وسائل الدفع الإلكتروني، وأشارت المؤسسة إلى أن أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE)، تمكن أصحاب البطاقة الذهبية وكذا أصحاب بطاقة CIB، من تسديد المقتنيات والخدمات عن طريق، هذه البطاقة و"التقليل من مخاطر تداول السيولة النقدية والتنقل إلى مكاتب البريد لسحب الأموال.

كل ذلك تنفيذا لما جاء في قانون المالية لسنة 2020، الذي نص على ضرورة أن يقوم التجار بتوفير أدوات الدفع الإلكتروني، ووضعها تحت تصرف المستهلكين، وذلك في مدة أقصاها 31 ديسمبر 2020، إضافة إلى ذلك، ما جاء في المادة 27 من قانون التجارة الإلكترونية 18-05، إلى إمكانية أن يتم دفع قيمة المعاملات التجارية من خلال منصات دفع مخصصة لذلك، حصرياً من طرف البنوك²¹ المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبيد الجزائر، وإلزام كل متعامل اقتصادي وتجار التجزئة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني للعملاء لتسديد ثمن مشترياتهم باستعمال حسابهم البنكي أو البريدي.

3.2.2. تزايد عمليات الدفع الإلكتروني في ظل الحجر الصحي

سجل الدفع الإلكتروني "قفزة نوعية" في سنة 2020، بفعل جائحة فيروس كورونا الذي شجع استخدام هذا النوع من المعاملات المالية عبر الإنترنت، حسبما أكده وزير البريد

والمواصلات السلوكية واللاسلكية، إذ سجلت نتائج مشجعة، مشيرًا إلى زيادة "كبيرة" في عدد العمليات المرتبطة بخدمات الدفع الإلكتروني عبر بطاقة الذهبية، بأكثر من 6.6 مليون بطاقة، حيث تم إصدار 3.8 مليون بطاقة مجددة في سنة 2020، كما سجل الدفع عبر الانترنت عن طريق بطاقة الذهبية ما يقارب 4 ملايين عملية في 2020، مقارنة بسنة 2019 (حوالي 670.000) أي ارتفاع بنسبة 487 % في سنة واحدة".

وعرفت الخدمة الجديدة للدفع الذاتي التي أطلقها بريد الجزائر عبر تطبيق الهاتف بريدي موب (التي تسمح لحاملي بطاقات الذهبية ببرمجة تحويل الأموال من حساب بريدي جاري إلى حسابات بريدية أخرى، ارتفاعا بنسبة 557 % من التحويلات في سنة واحدة 991.991 عملية سنة 2020 مقابل 150.992 عملية سنة 2019، ونفس الشيء بالنسبة لعمليات الدفع عن طريق نهائي الدفع الإلكتروني (TPE) التي ارتفعت بنسبة 773 %، إضافة إلى عمليات السحب من الشبايك الآلية للنقد (GAB) التي بلغت 956 مليار دج، أي تطور بنسبة 15 % مقارنة بسنة 2019.²²

1- تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني:

في إطار المجهودات المبذولة لمكافحة جائحة كورونا والتدابير الوقائية التي قامت بها مؤسسة بريد الجزائر في نهاية شهر 2020 بوضع تحت تصرف التجار والمتعاملين الاقتصاديين نهائيات دفع الكتروني²³ مجانا لمدة شهرين، وذلك استكمالا للمجهودات المبذولة لتعميم الدفع الإلكتروني في الجزائر، مع منح الأولوية للتجار المتواجدين بالولايات المعنية بالحجر الصحي، مع مجانية كل الخدمات المتعلقة بهذا الجهاز لمدة شهرين (خدمات الاشتراك، الاتصال بالإنترنت، التثبيت والتشغيل، التكوين في طريقة الاستعمال وكذا الصيانة إضافة الى تزويدهم بـ 20 حزمة من اوراق الطبع).

يمكن هذا الجهاز حاملي البطاقة الذهبية لبريد الجزائر Gold وكذا بطاقة ما بين البنوك CIB من تسديد مشترياتهم من المنتجات والخدمات الكترونيا لدى المتعاملين المزودين بهذا الجهاز بما يسمح من التقليل من مخاطر تداول السيولة النقدية والتنقل الى مكاتب البريد وكذا الوكالات البنكية لسحب الاموال في ظل هذه الجائحة.

ويوضح الجدول الموالي تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من 2016 الى غاية سبتمبر من سنة 2020: انظر الجدول رقم 2.

شهدت عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2016 إلى غاية سبتمبر 2019، حيث بلغت 65.501 عملية سنة 2016، واستمر هذا العدد في الارتفاع في السنوات التي تلتها ليبلغ 274.624 عملية دفع الإلكتروني سنة 2019، فيما بلغ عدد العمليات التي تم إجراؤها من جانفي 2020 إلى سبتمبر من نفس السنة 358.182 عملية، وهي الفترة التي شهدت انتشار فيروس كورونا وتطبيق إجراءات الحجر الصحي.

يوضح الجدول الموالي تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من شهر جانفي 2020 الى غاية سبتمبر من سنة 2020: انظر الجدول رقم 3.

2- تطور عمليات الدفع عبر الانترنت في الجزائر:

تم اطلاق نظام الدفع عبر الانترنت في الجزائر في اكتوبر 2016، الذي يمكن حاملي بطاقة ما بين البنوك CIB او البطاقة الذهبية لبريد الجزائر (GOLD) من دفع قيمة الفواتير وكذا الخدمات عبر الانترنت على المواقع الالكترونية المعتمدة، وقد تم توفير خدمات الدفع الإلكتروني عبر الانترنت في البداية لكبار المفوترين مثل الخطوط الجوية الجزائرية، متعاملي الهاتف النقال والثابت، شركة توزيع الكهرباء والغاز، شركة توزيع المياه وشركات التأمين، ويعتزم تعميمها مستقبلا على جميع متعاملي الخدمات، وفي نهاية شهر سبتمبر 2020 بلغ عدد التجار المشتركين في نظام الدفع عبر الانترنت 53 مشترك، وتمكن هذه الخدمة الحاملين للبطاقة البنكية وCIB كذا البطاقات الذهبية لبريد الجزائر GOLD من الدفع عبر الانترنت بالإضافة الى مجموعة من الخدمات عن بعد، وقد بلغ العدد الاجمالي للمعاملات 3.369.892 عملية منذ اطلاق هذه الخدمة الى غاية سبتمبر 2020. انظر الجدول رقم 4

فقد شهدت عمليات الدفع الإلكتروني عبر الانترنت في الجزائر ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2016 الى غاية سنة 2019، حيث بلغت 7.366 عملية سنة 2016 لتستمر في الارتفاع خلال السنوات التي تلتها بوتيرة متوسطة لتبلغ 202.480 عملية سنة 2019، بينما عرفت هذه العمليات خلال الاشهر التسعة الاولى فقط من سنة 2020 قفزة نوعية وبلغت ما يقارب من 2.9 مليون عملية، أي بزيادة تفوق ثلاثة عشر مرة مقارنة بالسنة التي سبقتها، وذلك تزامنا مع انتشار فيروس كورونا، تتعلق عمليات الدفع الإلكتروني عبر الانترنت في الجزائر بالقطاعات التالية: قطاع الاتصالات، قطاع النقل، قطاع التأمينات، قطاع الماء والغاز، الخدمات الإلكترونية، مقدمو الخدمات، وكذا بيع بعض المنتجات.

كما سجلت أعلى نسبة من عمليات الدفع الإلكتروني خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2020 في قطاع الاتصالات (اتصالات الجزائر، موبيليس، جيزي وأوريدو) التي بلغت وحدها ما يقارب 2.7 مليون عملية ما نسبة 93 % من إجمالي العمليات خلال هذه الفترة، وتتعلق هذه العمليات بدفع فواتير الهاتف، تسديد اشتراكات الانترنت، تعبئة رصيد الهاتف عبر الانترنت. انظر الجدول رقم 5.

بلغ المعدل الشهري لعمليات الدفع الإلكتروني عبر الانترنت في الجزائر منذ بداية الجائحة وتطبيق إجراءات الحجر الصحي (من مارس 2020 إلى سبتمبر من نفس السنة) 379.667 عملية شهريا، بعدما كان 16.873. عملية شهريا سنة 2019، أي تضاعف بأكثر من 22 مرة، ونفسر ذلك بأن الإجراءات التقييدية التي تم فرضها في هذه الفترة للحد من انتشار الفيروس بالإضافة إلى الخوف من العدوى دفعت الجزائريين إلى اللجوء إلى الدفع عبر الانترنت بدال من الدفع النقدي.

الجدول رقم 1: مرتبة الدول عالميا من حيث سرعة تدفق الانترنت

البلد	المرتبة عالميا من حيث سرعة تدفق الانترنت
المغرب	112
تونس	165
موريتانيا	171
الجزائر	174

المصدر: الجزائر الأضعف من حيث تدفق الانترنت في المنطقة، جريدة الشروق، 2021/4/22، الموقع الإلكتروني: <https://www.echoroukonline.com> تاريخ الزيارة: 2021/10/4

الجدول رقم 2: تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من 2016 إلى غاية سبتمبر 2020

السنوات	العدد الاجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني	المبلغ الاجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني بالدينار الجزائري
2016	65.501	444.508.902.40
2017	122.694	861.775.368.90

1.335.334.130.76	190.898	2018
1.916.994.721.11	274.624	2019
2.434.721.247.97	358.182	من جانفي إلى سبتمبر 2020

Source : [https://giomonetique.dz/activite -paiement-sur-tpe/consulté le 15/10/2020](https://giomonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/consulté%20le%2015/10/2020)

الجدول رقم 3: تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الاليكتروني في الجزائر في الفترة من شهر جانفي الى سبتمبر 2020

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر
عدد العمليات	36.196	36.293	27.399	19.590	19.867	29.479	44.782	31.64	80.545

Source : [https://giomonetique.dz/activite -paiement-sur-tpe/consulté le 16/10/2020](https://giomonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/consulté%20le%2016/10/2020)

الجدول رقم 4: تطور عمليات الدفع الالكتروني عبر الانترنت في الجزائر من سنة 2016 الى غاية شهر سبتمبر 2020

السنوات القطاع	2016	2017	2018	2019	من شهر جانفي إلى سبتمبر 2020
الاتصالات	6.536	87.286	138.495	141.552	2.671.487
النقل	338	5.677	871	6.292	8.778
التأمينات	51	2.467	6.439	8.342	4.115
الماء والغاز	391	12.414	29.722	38.806	57.340
الخدمات الإدارية	0	0	1.455	2.432	2.287
خدمات أخرى	0	0	0	5.056	131.082
بيع منتجات	0	0	0	0	131
مجموع العمليات	7.366	107.844	176.982	202.480	2.875.220
مبلغ العمليات بالدينار الجزائري	15.009.842.02	267.993.42	332.592.583.28	503.870.361.61	3.506.653.973.10

Source : [https://giomonetique.dz/qui-sommes-nous/activite -paiement-sur-internet/consulté le 16/10/2020:](https://giomonetique.dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/consulté%20le%2016/10/2020)

الجدول 5: تطور عمليات الدفع الإلكتروني عبر الانترنت في الجزائر من شهر جانفي 2020 الى غاية شهر سبتمبر من نفس السنة

الاشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر
عدد	112.	105.3	186.8	323.9	420.9	378.6	444.4	445.2	457.4
العمليات	167	85	97	45	57	83	08	81	97

Source : <https://giomonetique.dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/> consulté le 16/10/2020:

خاتمة

من خلال اتضح ان الجزائر رغم مجهوداتها في مجال النهوض بمنظومة الدفع الإلكتروني التي صاحبت التجارة الإلكترونية خاصة من خلال مراجعة المنظومة القانونية واستهداف بني تحتية للانتقال من الدفع الورقي الى الدفع الإلكتروني، غير ان الواقع اثبت محدودية اللجوء الى الدفع الإلكتروني في السنوات الماضية لكن ازمة كوفيد اعادت تفعيل تطبيق الدفع الإلكتروني ولو نسبيا، وبالتالي من خلال دراستنا توصلنا الى مجموعة نتائج وتوصيات وهي:

1-النتائج

- لقد تم تسجيل منطقة فراغ تشريعي شاسعة في مجال التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع المنتشرة في ظلها، بسبب عدم قدرة القانون على التجاوب مع الاحتياجات الضرورية التي تولدها معطيات هذه التجارة ومن الملاحظ أن القانون لا يتطور بنفس السرعة التي تتطور بها التكنولوجيا الحديثة، وهذا هو منبع ظهور العديد من المشكلات القانونية التي تفتقد وجود حل قانوني، وبالتالي ظهور عقبات مختلفة تعوق انطلاق المعاملات البنكية الحديثة.

- لا تزال التجارة الإلكترونية بوجه عام والتجارة عبر الأنترنت، تواجه المخاطر التقليدية التي تواجهها أنظمة المعلومات، كالفيروسات الإلكترونية التي يمكن أن تصيب النظام المعلوماتي بالشلل، وكذا عمليات القرصنة التي تتم على أرقام بطاقات الائتمان وعلى الأنظمة الإلكترونية للبنوك، والتي من خلالها يتم معرفة أرقام حسابات العملاء والتحويل غير المشروع للأموال، وكذلك عمليات نصب الإلكتروني التي تمارسها بعض مواقع الأنترنت الابتزاز المستهلكين.

- كان لجائحة كورونا تأثيرا ايجابيا على عمليات الدفع الالكتروني التي عرفت ارتفاعا في ظل هاته الجائحة مقارنة بفترات سابقة، حيث ساعدت هذه الجائحة في توجيه العملاء نحو الدفع الالكتروني لأنه يساهم في الحد من تداول الاوراق النقدية والعملات المعدنية التي قد تحمل الفيروس، أي التقليل من خطر العدوى عبر هذه الاخيرة من جهة، كما يساهم في التقليل من تنقل الأفراد والتقليل من الاكتظاظ في الوكالات البنكية مما يخفض من خطر العدوى بين الافراد من جهة أخرى.

رافق تفشي جائحة كورونا زيادة إقبال الجزائريين على خدمات الدفع الالكتروني المتاحة في الجزائر المتمثلة في الدفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني وكذا عبر الانترنت، فقد أظهرت الاحصائيات حصول قفزة نوعية في عدد العمليات التي تم اجرائها في فترة انتشار فيروس كورونا، لا سيما عمليات الدفع عبر الانترنت التي عرفت ارتفاعا كبيرا للمرة الاولى منذ طرحها، وذلك بسبب الاجراءات التقييدية التي تم فرضها في هذه الفترة للحد من انتشار الفيروس بالإضافة الى الخوف من العدوى؛

التوصيات

- 1- مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي: من خلال السعي الحثيث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين.
- 2- التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.
- 3- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى.
- 4- تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وبين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- 5- تنويع الخدمات المصرفية: نظرا لحدة المنافسة التي أصبحت تواجه البنوك الجزائرية، بات لزاماً على هذه الأخيرة تدعيم قدراتها التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية تجمع فيها ما بين التقليدي والحديث تكريسا لمفهوم البنوك.

6- تطوير العنصر البشري: باعتباره أساس الإبداع والابتكار، فإن تطوير هذا العنصر على مستوى البنوك الجزائرية بشكل خاص يتطلب تبني العديد من الاستراتيجيات نذكر منها:

- الاستعانة ببيوت الخبرة ومكاتب الاستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية،
- وضع نموذج لتقييم أداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها أداء الوحدة ودوره في تحقيق هذه النتائج،

- الرفع من مستوى كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعات.
7- الاهتمام بإدارة المخاطر: مما لا شك فيه أن العمل البنكي يتعرض للعديد من المخاطر والمتمثلة في مخاطر الائتمان، السيولة، السمعة، الاستثمار، المخاطر الالكترونية...إلخ. ونظرا لتنوع هذه المخاطر وأهمية قياسها فإن البنوك الجزائرية ملزمة باتخاذ إجراءات لتحقيق ذلك من خلال مايلي:

- العمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواعها وإنشاء إدارات خاصة لوضع ومتابعة السياسات المتعلقة بالمخاطر، وأخرى لمتابعة تنفيذ السياسات الائتمانية الموافق عليها وتفعيل دورها بحيث يمكنها توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد الفعل.

- تدريب الإطارات البنكية في هذا المجال.
- وضع السياسات والقواعد والإجراءات الكفيلة بإبراز جميع نواحي المخاطر التي يواجهها المصرف في عملياته وكيفية حسابها وأساليب التعامل معها.

8- تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المتغيرات على الساحة المصرفية الدولية من خلال :

- الإسراع بإصدار القانون الموحد للبنوك الذي بهدف ضمان سلامة أداء الجهاز البنكي ومسايرة الاتجاهات العالمية على النحو الذي يؤهله لمواجهة المنافسة الخارجية؛

- سن التشريعات المتعلقة بنظم الدفع الالكترونية التي تنظم العلاقة بين أطراف العملية.
9- تطوير الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر العديدة التي أصبحت تتعرض لها البنوك في ظل استخدام التكنولوجيات الحديثة بحيث ينبغي أن تتم عملية التطوير في ضوء مقررات لجنة بازل عام 1997.

10- العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك.

- 11- تبني أنظمة الخبرة في مجال اتخاذ القرار وذلك بالعمل على خلق خلية متخصصة لما أصبح يعرف بالذكاء الاقتصادي، والهدف منها هو جمع المعلومات (داخليا وخارجيا) ومعالجتها من أجل توضيح الرؤى وتقديم النصح لمتخذي القرار في البنوك.
- 12- ضرورة توعية المستهلكين، وتحسيسهم بأهمية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في التعامل والمزايا التي توفرها هذه الوسائل. ويتم ذلك من خلال عمل حملات توعوية وإشهارية لمختلف أنماط هذه الوسائل المتاحة.

الهوامش

- 1- زروقي نسرين، الإدارة الالكترونية ن كأحد افرازات عالم تكنولوجيا الانترنت والتجارة الالكترونية، العدد15، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد15، 2016، ص 29
- 2- عيسى غسان ربيضي، القواعد المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني، دار الثقافة، عمان، الأردن، ط9، 2012، ص 02.
- 3- حسام عبد الرحمن فرج أحمد الخولي، الحماية الجنائية والمدنية لعمليات البنوك الإلكترونية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق لجامعة عين شمس، مصر، 2016 ص313.
- 4- الامر 03-11 المؤرخ 2003/8/26 المتعلق بالنقد والقرض عدد الجريدة 52 المعدل والمتمم
- 5 - الجريدة الرسمية، العدد 52
- 6 - الجريدة الرسمية، العدد 64، المعدل بموجب الأمر 04/10 المؤرخ في 2010/8/26 الجريدة الرسمية العدد 50
- 7- الامر 05-06 المؤرخ 2005/8/23 المتعلق بمكافحة التهريب المعدل والمتمم الجريدة الرسمية 59
- 8 - القانون 05-10 المعدل والمتمم للأمر 75-58 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.
- 9 - ناجي زهراء، التجربة التشريعية الجزائرية في تنظيم المعاملات الالكترونية المدنية والتجارية، مداخلة في المؤتمر العلمي المغاربي الاول حول المعلوماتية والقانون 29/28 اكتوبر 2009 اكااديمية الدراسات العليا طرابلس 2010/2009 ص 10
- 10 - الأمر المعدل والمتمم للأمر 75-59 ل 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري ج ر ع 11
- 11- الطبيعة القانونية لهذه البطاقات، فلقد اعتبرها المشرع الجزائري أوراق تجارية جديدة إضافة إلى الأوراق التجارية الكلاسيكية وهي السفتجة والشيك والسند لأمر.
- 12- الجريدة الرسمية عدد06
- 13 - ويعرف الوفاء "بكل عملية دفع لمبلغ من النقود تتم بأسلوب غير مادي لا يعتمد على دعائم ورقية، بل بالرجوع إلى آليات إلكترونية" وهذا ما يعرف بالتعريف الواسع أما إذا عرف بأنه "محصور في

عمليات الوفاء التي تتم دون وجود اتصال مباشر بين الأشخاص الطبيعيين" فهو المعنى الضيق لهعدنان إبراهيم سرحان، الوفاء(الدفع) الإلكتروني، بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية بين الشريعة والقانون المنعقد في 10-12 مايو 2003 بكلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة وصناعة دبي، المجلد الاول، ص268 وما بعدها.

14 - مسيردي سيد احمد، سعيدي خديجة، مشروع الجوائر الكترونية : واقع وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث وللدراسات، العدد2، المجلد 2، 2013، ص 273

15-Société de transactions interbancaires et de monétiques

16- شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك satim، جريدة الشعب، 2018/4/21، تاريخ الزيارة 2019/5/12 لموقع الالكتروني : <https://www.djazairess.com> والموقع الشركة <https://www.satim-dz.com> تاريخ الزيارة 2019/5/12

17- دوروثي ديلور، ايزابيل بوبار، كيف يمكن للخدمات المالية الرقمية ان تتيح مسارا نحو الانتعاش الاقتصادي في الجزائر، 2021/22/2، مدونات البنك الدولي، الموقع الالكتروني : <https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria> تاريخ الزيارة 2021/10/4

18- الجزائر الأضعف من حيث تدفق الانترنت في المنطقة، جريدة الشروق، 2021/4/22، الموقع الالكتروني : <https://www.echoroukonline.com> تاريخ الزيارة : 2021/10/4

19 - الجريدة الرسمية بموجب القانون 05-18 المؤرخ 2018 /5/10

20 -عمارة مسعودة، الحجر الصحي في الجزائر، بين تعزيز التحول الرقمي وتزايد الجرم الإلكتروني،مجلة الحوليات المجلد 35، العدد 2، 2021، ص143 ومايليها

21 - عمارة مسعودة، المرجع السابق، ص 145

22- وكالة الانباء الجزائرية،الدفع الالكتروني تطور بفعل جائحة كورونا في الجزائر، 2021/1/12، الموقع الالكتروني : <https://www.aps.dz/ar/economie/99737-2021-01-12-12-51>

31، تاريخ الزيارة 2021/10/1

23- يقصد بنهايات الدفع الالكتروني: هو عبارة عن جهاز خاص بعملية الدفع الإلكتروني، يسمح بإنجاز عمليات الدفع بواسطة البطاقة .ويتواجد نهائي الدفع الإلكتروني بمكاتب البريد ولدى التجار انظر الموقع الالكتروني : <https://edcarte.poste.dz/ar/terms.html> تاريخ الزيارة 2021/10/30.